على هامش الصراحة

الدولة المدنية وسلطة العشيرة (٢)

■ إحسان شمران الياسري

لقد كانت العشيرة إحدى مراحل تكوّن المجموعات البشرية عبر التأريخ.. وهي المرحلة الوسيطة من البناء المجتمعي بين شكل الدولة الحديثة والنموذج البدائي الأول لإدارة الحياة.. وسادت في مرحلة العشيرة نماذج السلاطين والأمراء وزعماء المناطق.. وحتى زعماء الحرب..
وعندما تداخلت مرحلة العشيرة مع مراحل بناء الدولة الحديثة، انتفعت مما جاءت به تلك المرحلة من منجزات، ولكنها لم تُعط بالمقابل إلا القليل.
وإذ يغلب الظن إن العشائرية توطّنت في مناخ الشرق، بينما نحت شعوب أوربا وشعوب أخرى منحى آخر، لست معنيا به الساعة، فقد استمرت العشيرة في شرقنا، تتزاحم مع الدولة والقانون.. فيقوى نفوذها تارة، ويضعف أخرى.
وفي العراق، ثمة فصل جديد من تأريخ الدولة العراقية تبنيه تقاليد عشائرية لا فائدة من الكثير منها، يُطرح فيه القانون جانباً، وتنهض نواميس تُقيدّه، وتحطّ من قدره أحياناً. لذا فمنظمات المجتمع المدني مدعوة الى ان تتبنى موقفاً واضحاً من الأسس الجديدة التي يحاول البعض من منسوبي العشائر العراقية فرضها على السلوك الاجتماعي للعراقيين.
وإن مجلس السلم والتضامن العراقي مدعو الى ان يتبنّى ادارة حوارات وطنية واسعة لكبح جماح الغلواء العشائري الذي يتمدد يومياً في يد غُلاة المجتهدين والطامعين والسماسرة والتي تؤدي الى الضغط والابتزاز على من يقع في مشكلة اجتماعية قد تكون عارضة وغير مقصودة.. وهي مشاكل وضعَ القانون لها أطراً واضحة، وأحكاماً عادلة.
وقد عزز هذا الشأن المشوّه من نمط التعايش الاجتماعي، تَمدّد الطاقات السُلطوية الخارجة على أجنحة الشرعية الرسمية، وقوة البعض من الحركات السياسية والدينية على حساب قوة الدولة وهيبتها. فضلاً عن استرخاء الذراع التنفيذية للدولة لصالح الحركات سالفة الذكر..
والعشائر التي يتبارى بعضها بقوتها المستمدة من قوة أصابعها الممتدة في الدولة والحكومة وأجهزتها، تؤسس إليوم لخراب الدولة، ولعذاب أبنائها، فتنهدم بشكل منظم أسس دولة القانون ويعرضُ الناس عن القانون الوضعي الذي يتعطّل في أي احتكاك له سمات (عشائرية)، ابتداءً من التنازع على سعر حبّة (البطيخ)، وصولاً الى التهديد والتقاضي العشائري ضد أي موظف حكومي يؤدي واجبه الرسمي مع سارق أو مهمل أو فاسد. ويتعرض الموظفون العموميون الى شتى أنواع الضغط والتهديد والترهيب في أداء مهامهم الاعتيادية، فضلاً عن أية إضاءات إبداعية قد تُقدم هذا وتؤخر ذاك.
ولم تَعُد الذائقة الاجتماعية تستسيغ الاستماع الى المفردات ذات البُعَد النفسي الضاغط مثل (الفصل، النهوة.. الخ) لأنها تمثل في ذاكرتهم ومعلوماتهم تعسفاً في استخدام سلطة العشيرة، وفرصة لجمع المال وسبباً لإذلال من وقع ضحية أو قُل فريسة.
ولا يفوتني القول بأن عشائر محترمة (بكامل أبنائها) تُدين هذه الممارسات وتربأ بنفسها عن الخوض في ممارسات تغيِّب القانون، وتسعى لتضمين ممارساتها في اطار القانون وتحت خيمته.. أما بعض الاشخاص، وبعض العشائر، فهي محترمة بالتأكيد ولكنها اجازت لنفسها ولأبنائها تبديد حرمة القانون وولايته، وهذا الجزء من مجتمعنا هو الذي نرجو أن ينصهر في الجزء الأول.
وللحديث بقية.

تحت أضواء حرائق الوزارات

في الستينات، وكنا صغاراً نراقب فيلم الأسبوع يوم الجمعة وقد شاهدت حينها أفلاماً كثيرة وقد كانت شخصية المختلس والسارق في كثير من الافلام العربية تلجأ الى حرق غرفة الحسابات وهنا تبدأ التحقيقات، وان السارق الحقيقي الذي أوحى لاول مخرج تناول الموضوع كفر بالسينما المصرية لكثرة تكرار الفكرة ذاتها حتى شعر السارق نفسه بأن سبل النجاة بفعلته اصبحت ضئيلة، لأن هذه الأفلام كونت رأيا عاما مباشرا وواضحا بأن الحريق في الغرف المهمة للدوائر لا يمكن ان يكون الا بفعل فاعل والا لماذا لا تحترق غرف الحرس ، الاستعلامات ولماذا لا تحترق إدارات المدارس مثلاً .....

د. طالب المحسن

ونحن صغاراً كحال السارق الأول أيضا انزعجنا من تكرار هذا الموضوع لانه اصبح واضحا وعرفنا كل جوانبه ..... غادرته السينما المصرية بل غادره السراق والمختلسون وكل المجرمين .... كبرنا ..... كبرنا كثيرا واذا بنا نرى الموضوع ثانية ليس في السينما بل على ارض الواقع، بل ان هذا السارق حاله حال السينما المصرية اخذ يكرر فعلته ذاتها وكأن لا احد يستطيع فك رموزها . وانا اسير في الكلية نادائي صديقي وهو استاذ وقور قائلا: لماذا لا تكتب عن ظاهرة تحول السراق الى كذابين..... وانا اعرف صديقي فهو مثقف وأشعر بالمرارة التي يعانيها وهو يطرح طلبه هذا..... ضحكنا، لكني منذ الوهلة الاولى شعرت بأهمية الموضوع . نعم سراق ثم ليكذبوا علينا ولكن بطريقة بدائية جدا، فقد هجرت السينما المصرية الموضوع تماما على حد علمي ثم يأتيك الخبر، ان تماساً كهربائيا قد اندلع في الوزارة مما احرق كافة المستمسكات الحكومية المهمة !!! .اتصل بي أديسون، قائلاً: لماذا يحاول السراق في العراق تسويق فعلتهم القذرة على حساب الكهرباء، وكأنهم يريدون ان يقولوا ان الكهرباء هي ام المشاكل في العراق، وعلى حد علمي ان الكهرباء شحيحة جدا، فكيف لو كنتم مثل الدول الاخرى ؟ ثم يا اخي لماذا لا ترموا أوساخكم على سبب آخر، مثلا تقولون ان الليزر حرق الطابق السادس ..... أو أن مذنباً جنح عن مداره واصاب الطابق السادس واحرق المستمسكات المهمة، او ان دولفينا ضخما قفز قفزة كبيرة واصاب الطابق مقتلا .... هنا تدخلت في المكالمة لأخبر الأخ أديسون بأن العراق ساحله مجرد كيلومترات معدودة تتناوب الكويت وإيران على قضمه وعلى مرأى ومسمع الجميع وبالقوة ونحن لا نمتلك ليومنا هذا وزير دفاع او داخلية ونتيجة ذلك أحمل وزير التربية مسؤولية الحفاظ على تربة العراق !! أوليس التربه جزء من التربية!! ثم ان وزارات بغداد التي تحترق تباعا توجد على اليابسة فكيف تقول حكاية الدولفين، وهنا انقطع الخط شأنه شأن سبل الحياة في العراق وبفعل فاعل أيضاً . في مركز صحي يوجد في ناحية الشبكة (شبجة) في محافظة النجف، هنالك بينات تطلبها وزارة الصحة عن عدد الوفيات في منطقة أي مركز صحي وسببها، وكان المضمد الموجود يقسم الوفيات في الحقول الموجودة على هواه وفي مرة وهي التي كشفت عدم اهتمامه ذكر بعض الوفيات غرقا، علما ان هذه الناحية توجد في عمق الصحراء !!! .نعود لإخواننا السراق نحن نعيش في صحراء الكهرباء فأبحثوا عن عذر آخر يا اخوان، اتعبوا أنفسكم بتسويق فعلتكم لان الغثيان أصابنا من طريقة تفكيركم ..... .أعود ثانية لست منزعجا من السرقة بل من طريقة تسويقها ليس الا .....معاذ الله ان ننزعج، ولماذا ننزعج لأنكم بدونها سوف تقومون بأعمال اخرى اشد قسوة، تمتعوا وتقاسموا لكني استحلفكم بروح المرحوم أديسون ان لا تتهموا الكهرباء بذلك . ورغم اني انتظرت كثيرا من الاخ وزير الكهرباء ان يدافع عن اختصاص وزارته لكنه التزم الصمت لان صمته يعني وجود كهرباء في طوابق الوزارات وهذا يصب في مصلحته !!! .مرة عاشرة ..... قولوا ان حقلا مغناطيسيا التهم الطابق ..... قولوا شبابا من نجمة الشعرى اليمانية وجهوا طاقة نجلها حرقت عقود البيع والشراء، قولوا ..... ان جراثيم جديدة بسبب المزابل الكثيرة نمت وتكونت تكره لجان المشتريات، قولوا بسبب جفاف الأنهار تحورت الضفادع واستولت على الطابق السادس .....قولوا ان الفقراء الكثيرين، أنفاسهم تحرق العقود، قولوا إن دعاء المساكين يتلف الأوراق والمباني، قولوا ان الأرامل والأيتام حسدوا كروشنا، قولوا ..... أي شيء..... ثم عفوا انه مجرد سؤال ..... لماذا لا تسرقوا دون حرائق؟..... أم أنه إجهاز على كل شيء أو لذة كبيرة لديكم في شواء الجسد العراقي وتناوله ساخناً.

مكافحة الفساد والاتفاقيات الدولية

ميعاد الطائي

من المعروف أن الأداء الحكومي وفق البرامج المخططة له من قبل السلطة التنفيذية في اي دولة في العالم بحاجة للمتابعة والتقييم للكشف عن الفساد والانحراف والسعي لحماية المصلحة الوطنية العليا من خطر المفسدين، باعتبار ان الفساد هو الجريمة الأكثر خطرا من بين الجرائم التي تنال من قيم العدالة وسبل تنمية وتطور المجتمعات المعاصرة.

فكما يعرف الجميع أن الفساد يعد العامل الأكثر تخريباً وتدميراً للمجتمعات الفقيرة والنامية وسبباً مباشراً في ضياع فرص التقدم والرفاه الاجتماعي وإحباط خطط التنمية وفي زيادة الفقراء فقراً، كما انه يفقد الناس ثقتهم بقادتهم حتى لو كانوا مخلصين وذوي نوايا حسنة، وكثيراً ما قاد الفساد الدول، التي يجد له فيها مرتعا خصباً، إلى هاوية الانحدار الأخلاقي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وقد أشارت بحوث المنظمات الدولية، كالأمم المتحدة ومنظمة الشفافية الدولية الى عمق الدمار الذي ألحقه الفساد باقتصاديات الدول النامية وفي دوام أسباب المرض والجهل والفقر والجريمة ، بالنظر لتسرب الأموال المخصصة لمكافحتها الى جيوب الفاسدين، فالنزاهة هي عماد التنمية وشرطها الأكثر أهمية، إذ تدعم النزاهة الاقتصاد الوطني والبيئة السياسية والأخلاق العامة.

ولقد جاء في المادة (٣٦) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ما يأتي ((تتخذ كل دولة طرف، وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، ما قد يلزم من تدابير لضمان وجود هيئة أو هيئات متخصصة أو أشخاص متخصصين في مكافحة الفساد من خلال إنفاذ القانون. وتمنح تلك الهيئة أو الهيئات أو هؤلاء الأشخاص ما يلزم من الاستقلالية وفقاً للمبادئ الأساسية للنظام القانوني، لكي يستطيعوا أداء وظائفهم بفعالية ودون أي تأثير لا مسوغ له. وينبغي تزويد هؤلاء الأشخاص أو موظفي تلك الهيئة أو الهيئات بما يلزم من التدريب والموارد المالية لأداء مهامهم)).
والمشكلة بالتأكيد ليست عراقية فقط ولا تنحصر في أرض أو بلد معين ولكنها تحضر وتتوهج في البلدان التي تشهد ضعفاً في أنظمة المراقبة الإدارية .وتعاني الكثير من دول العالم من هذه الآفة الخطيرة، ولذلك استحوذت على اهتمام المؤسسات والمنظمات الدولية.
ومن أجل ذلك كانت الحاجة تفرض نفسها بقوة لتأسيس هيئات تحارب الفساد في العراق لأسباب كثيرة منها:أن الفساد بدأ يتفشى بصورة متزايدة في ظل ضعف الأداء الرقابي في المؤسسة التشريعية (البرلمان) وغياب المعارضة السياسية التي تراقب الأداء الحكومي والسلطات التنفيذية، فجاءت هيئة النزاهة حسب الأمر (٥٥) لسنة ٢٠٠٤ باعتبارها سلطة تحقيقية ورقابية مستقلة في مجال قضايا الفساد المالي والإداري.
وهكذا أخذت هذه الهيئة دورها في التصدي للفساد المستشري في جسد المجتمع وسط مخاطر كثيرة:أهمها الإرهاب الذي كان يدعم الفساد لأنه المستفيد الأول من عدم نجاح التجربة العراقية والحيلولة دون وصول الخدمات للشعب العراقي .ولكن برغم ذلك نجد ان هذه الهيئة تتقدم إلى الأمام في طريق مكافحة الفساد.
ونريد هنا إن نؤكد أن هيئة النزاهة وجميع الهيئات والمؤسسات الرقابية الاخرى باعتبارها أمل المجتمع في القضاء على الفساد فإنها تحتاج إلى العون من الحكومة ومن كل الجهات التي يهمها القضاء على هذه الآفة الخطيرة، لذلك فهي بحاجة لأطر قانونية تقوّي سلطتها وصلاحياتها لتكون أقوى من المؤثرات الحزبية والفئوية الضيقة وتحتاج إلى تعاون المواطن في عملها وكذلك إلى دور مهم للإعلام الوطني الحر لترسيخ مفاهيم النزاهة والشفافية والأمانة لدى المواطن والتعاون مع الهيئة في إبراز نشاطاتها في وسائله المختلفة، فضلاً عن دور فعال لمنظمات المجتمع المدني في مراقبة الأداء التشريعي والتنفيذي وأخيراً دور للمؤسسة التربوية في غرس مفاهيم النزاهة وبناء الإنسان الصالح لنتمكن جميعاً من القضاء على الفساد وحماية المال العام .

سلطة النقد وأوهام القداسة

أحمد عبد السادة

لا شك في أنّ نقد التراث العربيّ الاسلاميّ بكل تعاليمه وبكل تداعياته الفادحة وبكل أوهامه (المقدسة!) وبكل آبار مفاهيمه التي ما زالت الى الآن تزود حقول الحاضر بماء مسموم، أقول: أن نقد ذلك التراث – بشكل موضوعي وكامل – لا بد من أن يتطلب إشهار مشارط نقدية صارمة وجريئة وصادمة ايضاً، مشارط نقدية لا تؤمن بشيء اسمه الخطوط الحمر ولا تخضع لسطوة المقدسات التي تزدحم بها خرائط الشرق والتي جعلت بين العقل وبين تحقيق وجوده سداً عتيداً، مشارط تأخذ على عاتقها اجراء عمليات تنقيب عارمة في جسد تراثنا من اجل الكشف عن اورامه الخفية وامراضه وتشوهاته كما تطمح الى ارباك ومحاصرة وتفتيت سطوة المفاهيم الدوغمائية التي تعيق وتحارب العملية النقدية والتي ترى بأنّ مجرد المساس بها والتعرض لها يعرض المنتقد – بكسر القاف – الى القتل.

تلك المقدسات الضارية والمفاهيم الدوغمائية السامة التي ينوء بها ظهر الشرق اصبحت امام نبض النقد مثل مقاصل مجنونة وحبال اعدام مستعدة لمعانقة الرقاب لابسط سبب وبنادق مسعورة توجه الى صدر كل مختلف معها، وهذا العنف بالتأكيد يحاول ان يصنع مبرراته بالاعتماد على الادعاء القائل بأن اتباع تلك المقدسات وعبيدها يحتفظون بسلطة الحقيقة المطلقة في تلافيف معتقداتهم ولذلك فهم يرون ان من حقهم ان يحموا تلك الحقيقة بالطرق التي يرونها مناسبة ليحافظوا بذلك على هداية الناس كما يقولون وكي يحققوا على الارض ما يريده الله منهم في عرشه السماوي!!.
من الطبيعي أن نعادي نبض الموضوعية اذا قلنا بأنّ كل ملامح التراث تقبع في منطقة سلبية لان هذا التعميم من شأنه أن يكرس صورة متطرفة وغير حقيقية، وبالتالي يكرس صورة احادية ظالمة لهذا التراث، فكل تراث في العالم هو بالضرورة خارطة ذات ضفتين ايجابية وسلبية، وهذا ينسحب بالطبع على التراث العربيّ الاسلاميّ، غير إنّ من البديهي القول أنّ الضفة السلبية في تراثنا قد احتلت مساحة أكبر وتضخمت وتعملقت بمرور الزمن الى درجة أصبحت أمامها الضفة الايجابية محكومة بالضعف والضآلة وعدم الفاعلية، إذ إنّ أغلب المعطيات التأريخية المتسربة من تراثنا كانت مسؤولة بشكل مباشرعن انتاج سياقات وأنساق ومفاهيم كارثية ومدمرة هي الآن تحكم حاضرنا وتطبق على رقبته بقوة مستعارة من قاموس التوحش والبربرية والظلام البدائي.
يبقى هناك سؤال يتردد باستمرار:هل يستطيع تراثنا أن يسهم ببناء مستقبل حضاريّ مقنع؟
في الحقيقة كل المعطيات والدلائل المنطقية تؤكد بأنّ مفاهيم وتعاليم تراثنا لم تستطع مطلقاً أن تبني نظاماً معرفيّاً عصريّاً يستطيع أن ينسجم مع مواكب المفاهيم الحديثة التي كرست شرعيتها الحضارية في العديد من دول العالم المعاصر، بل على العكس من ذلك فقد اصبح الكثير من مفاهيمنا التراثية عبئاً على الحضارة البشرية وعقبة عملاقة في طريق الحداثة.
سيقوم طبعاً العديد من الكتاب الاسلاميين الذين يطلقون على انفسهم بالمجددين بتبرير تلك العيوب الفاضحة المعتملة في ثوابتهم بالقول بأنّ الخلل لا يكمن في النظرية مطلقاً وانما في التطبيق، وأنّ النظرية منظومة كاملة وخالصة ومنزهة من العيوب، وأنّ هذا التردي الذي نعيشه اليوم انما يتحمل اسبابه حمَلة لواء تطبيق النظرية وحدهم لا غير، إذ لم يكونوا أهلاً لحمل لواء تلك النظرية الابدية المعصومة من الزلل والمحفوظة في لوح سماويّ محكم كما يزعم هؤلاء (المجددون!!)، وهذا كلام بالطبع شائع جداً ومستهلك وساكن في أرض الهزال العقليّ والزيف المعرفي ولا يقف على أسس منطقية متماسكة ، كلام يحاول أن يحمي الجذور التاريخية المقدسة بشتى الوسائل حتى لو استدعى ذلك الامر قطع رؤوس أشد الحقائق بديهية والتنكيل والتمثيل بأعظم وأرقى المفاهيم الحضارية الحديثة الطامحة الى انقاذ الانسان من دساتير وتعاليم الصحارى والكهوف.
إنّ هذا الكلام الببغاويّ الذي يرتدي جلباب الزيف لا يهدف في الحقيقة سوى الى تجميل العقائد البدائية القاصرة حضارياً ومعرفياً وحتى إنسانياً وتزيينها بمكياج مفاهيمي ملتو ومترع بالسذاجة تهدف طاقته السلبية الى عرقلة طاقة النقد وتحويل مسارها الايجابيّ المنتقد للجذور الى مسار سلبيّ يتمثل في نقد الفرعيات التي لن يغنينا نقدها في شيء لأنها لا تشكل علامات مهمة يمكن التعويل عليها في عملية المراجعة النقدية الشاملة التي تطمح الى بناء ثقافيّ جاد وحاسم باستطاعته أن يقوض هياكل المفاهيم القاحلة ويعلي بدلاً عنها مفاهيم حديثة تنتصر للحياة.
هناك اشكالية كبرى تواجه العملية النقدية الجذرية تتمثل في اتهام كل نقد ثقافيّ جاد للمقدس التراثيّ بأنه (تجريح) لمشاعر الملايين من الناس الذين يجلسون وينامون ويتضرعون تحت الرايات الفضفاضة لذلك المقدس.
إنّ اتهام النقد بأنه تجريح من الطبيعي ان يكون بمثابة (فيتو) طارد ومتهم – بكسر الهاء – لكل يد نقدية مشتهاة ومطلوبة تطمح الى وضع اصابعها المكتشفة الجادة على المناطق العليلة في جسد عقائدنا ومفاهيمنا الموروثة والمسلم بها، وبالتالي فانّ ذلك (الفيتو) يريد أن يصبح مقدساً آخر يضاف الى عشيرة مقدساتنا الثقيلة، ويريد أن يمارس وصاية جاهلة على ما يفترض أن يكون أقدس المقدسات: النقد.
إذا بقينا نحارب النقد ونسميه ظلماً بالتجريح فلا يمكن لشيء أن يتغير مطلقا وستبقى أصنامنا التاريخية المقدسة تفرض شروطها البالية علي وجودنا، مما ينتج بالتالي تأبيداً للتردي، الشيء الذي يدفعنا للسكن الى ما لا نهاية في خنادق وخرائط الخراب والجهل والعدم الحضاري.
لأدعياء التجريح أن يعرفوا بأننا اذا اردنا أن نكون جزءاً من العالم المتحضر فعلينا أولا أن نمنح النقد سلطة كافية تمكنه من عبور أعتى الخطوط الحمر وتعرية اكبر الرموز التاريخية الصنمية من ثيابها المقدسة.

الوظائف العامة هي من حق القوائم والكتل السياسية حصراً

صبيح الحافظ

نعني بمفردة الحزب في موضوعنا هذا هي تلك الكتل والقوائم الفاعلة في العمل السياسي في العراق ، لذا اقتضى التنويه.
يعرّف الحزب السياسي بأنه كل جماعة منظمة على أساس مبادئ وأهداف مشتركة تساهم في تشكيل الإرادة السياسية على المستوى الاتحادي أو الإقليم أو المحافظات غير المنظمة بإقليم وتشارك في الشؤون العامة وتسعى الى المشاركة في الانتخابات والاستفتاءات لتحقيق برامج محددة تتعلق بالشؤون السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية للدولة وتمارس نشاطاتها بالوسائل الديمقراطية بهدف تداول السلطة سلمياً أو المشاركة فيها على أن تلتزم بالعمل السياسي الشريف والنزيه.
من جهة أخرى تكاد الأحزاب تمثل المكان التالي للدولة في مجموعة المؤسسات السياسية ، والحزب السياسي يعتبر من أقوى المنظمات التي ينظم فيها الرأي العام ويعبر عن نفسه من خلالها ، وفي الدول البرلمانية يعتبر الحزب أقوى الموجودات السياسية فيها ويكاد نشوء الحزب يوازي تاريخياً نشوء النظم البرلمانية لاسيما في بريطانيا.
ومن تعريفات الحزب كما عرفه الفيلسوف (أدموند بيرك) ((مجموعة من الناس اتحدوا للعمل بمجهودهم المشترك على تحقيق الصالح العام على أساس مبدأ بعينه يتفقون عليه ، أي أن هدف الأحزاب هو تحقيق الصالح العام ، (نشدد هنا) على عبارة (الصالح العام).
ولكن كما نرى اليوم في العراق أن القوائم والكتل السياسية وهي تمثل الأحزاب في موضوعنا هذا لم تكن هدفها الصالح العام وإنما الظاهر كما نراه في بعض منتسبي هذه الكيانات هو مصلحتهم الشخصية من خلال انتمائهم إليها للحصول على الوظائف العامة والامتيازات التي تمنح لهم بموجب تلك الوظائف.
ومن دلالات ذلك أن إحدى النائبات وهي تهاجم قيادة كتلتها الفاعلة في السياسة العامة بقولها وتصريحاتها في وسائل الإعلام إن وزراء الكتلة يتملقون إلى كتل أخرى نافذة ولا ينفذون مطالب أعضاء كتلتهم ، حيث طالما طلبنا منهم درجات وظيفية لإعطائها لجمهور أعضائنا إلا أنهم يرفضون ولا يقبلون بل يعطونها الى الكتل الأخرى من أجل البقاء أكثر وقت ممكن في المنصب التنفيذي ، وتضيف هذه النائبة بوصف كتلتها إنها متكونة من ثلاثة خطوط ، الأول القيادات العليا والثانية القيادات الوسطية وكلاهما يتصرف بمعزل عن الخط الثالث والذي لا يعرف بتوجهات الكتلة إلا من خلال وسائل الإعلام.
وهناك نائب آخر من نفس الكتلة يشعر بأن هناك امتعاضاً كبيراً من نواب الكتلة تجاه وزرائها وذلك لعدم حصول جمهور القائمة على الوظائف بالعكس من نواب القوائم الأخرى ، وتابع هذا النائب بقوله: " حينما نسأل الوزراء عن سبب هذا الأمر " يقولون لنا أن السبب هو الالتزام بالضوابط، وهو أمر صحيح، مستدركاً بالقول: لكن الأطراف الأخرى تخالف هذه الضوابط.
هكذا ينظر المنتسبون للكتل والكيانات السياسية فيما يخص الوظائف العامة في الدولة ، فهذه يجب أن تكون من حقهم ومن حصتهم وان لسان حالهم يقول للآخرين (غير المنتسبين): لا تقتربوا لحقوقنا كوننا حزبيين ، أما العناصر والكفاءات المستقلة غير المنتمية إلى أي حزب أو كيان سياسي آخر ليس لهم مكان في الوظائف العامة ، كأنما الأمر في تكوين الكتل والأحزاب هو هدفها مصلحة منتسبيها وليس المصلحة العامة.